

دور معايير المحاسبة الدولية في تطوير مخرجات نظم المعلومات
المحاسبية.

د. بن ثابت علي/ جامعة باجي مختار عنابة
أ.صلاح الدين سوالم/ جامعة سوق أهراس

المخلص:

يهدف هذا المقال إلى استعراض الأدبيات المرتبطة بالجانب النظري لنظم المعلومات المحاسبية ، فضلا عن بيان الإطار الفكري والتنظيمي لمعايير المحاسبة الدولية وأهميته تينبها باعتبارها أعلى درجات التطور في الممارسة المحاسبية على الصعيد العالمي ، ومحاولة توضيح أن تطوير مخرجات نظم المعلومات المحاسبية لا يتم إلا من خلال إخضاع هذه المعلومات لمعايير المحاسبة الدولية التي توفر الجودة المطلوبة فيها، وتقدمها بقالب متطور وبدرجة إفصاح عالية .

مقدمة:

ألفت التغييرات السياسية والاقتصادية التي شهدها العالم في السنوات الأخيرة بظلالها على العلاقات الاقتصادية الدولية ودعمت الاتجاه نحو عالمية الأسواق والمشروعات والتكامل الاقتصادي والتنمية. وقد أظهرت التغييرات السريعة المتلاحقة في مختلف الدول المتقدمة والنامية ، أهمية تطوير وتحديد النظم ، والممارسات المحاسبية ، من خلال وضع أسس وقواعد محاسبية دولية تحقق أكبر قدر ممكن من التجانس والتوافق في الطرق والأساليب والإجراءات بين مختلف دول العالم بغية التوصل إلى لغة محاسبية مشتركة تعمل على تسهيل انتقال رؤوس الأموال والسلع والخدمات عبر الحدود الإقليمية والقومية. و من هنا جاءت فكرة التوافق الدولي للمحاسبة حيث قامت العديد من المنظمات المحلية والإقليمية والدولية بمحاولات لتسوية بعض الاختلافات المحاسبية، كما قامت مجموعة من المنظمات المهنية المتخصصة في الكثير من دول العالم بإرساء تفاهم دولي حول تنمية وتطوير معايير دولية محاسبية.

وقد كانت البداية الحقيقية لصناعة معايير المحاسبة الدولية تعود إلى عام 1973 حيث تأسست لجنة معايير المحاسبة الدولية التي مرت بتطورات قبل أن يعاد هيكلتها لتصبح الهيئة الدولية المستقلة لصناعة معايير المحاسبة الدولية. وما يلاحظ عن المعايير التي أصدرتها هذه الهيئة ، أنها أولت اهتماما كبيرا بمبدأ الإفصاح عن المعلومات المحاسبية وذلك من خلال إصدار ثلاثة معايير خاصة بالإفصاح، كذلك خصصت هذه اللجنة في جميع المعايير المحاسبية الأخرى الصادرة عنها قواعد خاصة بالإفصاح عن المعلومات التي يعالجها كل معيار من هذه المعايير.

إن المحاسبة في جميع دول العالم يجب أن تستجيب للتطورات في البيئة المحيطة وإلا ستجد نفسها غير قادرة على تلبية متطلبات مستخدمي مخرجاتها، حيث أن تطوير مخرجات نظم المعلومات المحاسبية لا يتم إلا من خلال إخضاع هذه المعلومات لمعايير توفر الجودة المطلوبة فيها، وتقديمها بقالب متطور وبدرجة إفصاح عالية ، ولعل أعلى

درجات التطور في الممارسة المحاسبية على الصعيد العالمي تجلت في معايير المحاسبة الدولية، حيث وضعت هذه المعايير مقاييس الجودة للمعلومات المحاسبية وكيفية تقديمها بقلب سهل للفهم وذي درجة إفصاح عالية .
و بالتالي فما هي قدرة هذه المعايير على تطوير مخرجات نظم المعلومات المحاسبية خاصة بالنسبة لتلبية متطلبات الإفصاح عن المعلومات المحاسبية لغرض الاستثمار؟

أهمية البحث

تتبع أهمية البحث من خلال ضرورة تطوير مخرجات نظم المعلومات المحاسبية لمواكبة متطلبات مستخدمي التقارير المالية خاصة الجهة المستثمرة والتي تحتل حيز كبيراً بين مستخدمي التقارير المالية، فهذه الجهات بحاجة إلى معلومات ذات جودة عالية لتلبية متطلبات اتخاذ قرار الاستثمار.

مشكلة البحث

تعاني التقارير المالية المعدة وفقاً للفروض والمبادئ المحاسبية في حال غياب المعايير المحاسبية التي تحكم عملية العرض للمعلومات من ضعف في مستوى الإفصاح المحاسبي وعدم قدرتها على توفير مستوى ملائم لجودة المعلومات المحاسبية.
وتظهر خطورة هذا الضعف في مستوى الجودة والإفصاح بشكل واضح في القرارات الطويلة ومتوسطة الأجل لما يرافق هذه القرارات من ارتفاع في مستوى المخاطر وبخاصة قرارات الاستثمار.

هدف البحث

يهدف البحث إلى:

- تحديد الإطار العام لمعايير المحاسبة الدولية، وماهية نظام المعلومات المحاسبي.
- إبراز جوانب القصور في نظم المعلومات المحاسبية المعدة وفق أسس غير موحدة دولياً.

- إبراز أثر معايير المحاسبة الدولية في زيادة جودة مخرجات نظم المعلومات المحاسبية.

فروض البحث

- يعتمد اتخاذ القرارات الاقتصادية بشكل أساسي على مخرجات نظم المعلومات المحاسبية.
- أن غياب معايير المحاسبة الدولية يؤدي إلى عدم قدرة مخرجات نظم المعلومات المحاسبية على تلبية مستخدميها.

منهج البحث

لتحقيق أهداف البحث فإن الباحث اعتمد على المنهج الوصفي باعتباره مظلة واسعة ومرنة من المناهج ، والذي يشتمل بيان دواعي ومتطلبات تنوع التطبيق المحاسبي بين الدول ، والتطرق لأهمية المعايير المحاسبية الدولية وأهم العقبات المحيطة بها، مع بيان مفاهيم تخصص نظم المعلومات وكذا دراسة مكونات ووظائف نظام المعلومات المحاسبي مع محاولة تحليل العلاقة بين تطبيق المعايير المحاسبية ومستوى جودة مخرجات نظم المعلومات المحاسبية، وذلك من خلال الاعتماد على المراجع والأبحاث العلمية المتوفرة.

هيكل البحث

للاوصول إلى أهداف الموضوع ، تم تقسيم البحث إلى ثلاثة محاور رئيسية:

- المحور الأول: الإطار العام لمعايير المحاسبة الدولية
- المحور الثاني: مفاهيم أساسية حول نظم المعلومات المحاسبية.
- دور الإفصاح المحاسبي وفق المعايير المحاسبية الدولية في تطوير نظم المعلومات المحاسبية.

أولاً: الإطار العام للمعايير المحاسبية الدولية

شهدت السنوات الأخيرة تطورات كبيرة في مختلف المجالات وما ترتب عنه إزالة الحواجز بين مختلف الدول وامتداد نشاط مؤسساتها خارج حدود دولتها مع ظهور العديد

من المهتمين بالقوائم المالية للمؤسسات خاصة مع تباين تطبيقات إعداد التقارير بين الدول.

ولمواكبة تلك التحولات المتلاحقة وتأمين المصدقية والشفافية لتلك القوائم المالية وتحقيق التوافق بين مختلف الأنظمة المحاسبية استلزم تطوير القواعد والإجراءات المحاسبية كما ظهرت العديد من الهيئات المختصة بإصدار معايير محاسبية والتي تعتبر كمرجع أساسي باعتبارها أهم عنصر في ترشيد القرارات.

1- دواعي ومتطلبات تنوع التطبيق المحاسبي بين الدول :

على اعتبار المحاسبة حصيلة لتفاعلات عدة عوامل (اقتصادية، اجتماعية، تاريخية، تنظيمية...) ، ومزيج من المبادئ والأساليب الموروثة، مما يؤدي إلى اختلاف طرق وأساليب المعالجة المحاسبية . حيث يمكن إيجاز العوامل المؤثرة في التطبيق المحاسبي لكل دولة فيما يلي :

أ- النظام السياسي والنظم والتشريعات القانونية والضريبية :

حيث ترتبط المصطلحات والمفاهيم المحاسبية بطبيعة النظام السياسي السائد وبالنظام القانونية والضريبية المعتمدة في كل دولة ، على اعتبار أن النظام القانوني السائد في الدولة يحدد المصدر الرئيسي للقواعد المحاسبية ، فهناك دول تعتمد على نظام القانون العام (بدأ في إنجلترا والدول الناطقة بالإنجليزية) الذي يتضمن العديد من القواعد التفصيلية بدعم من المنظمات غير الحكومية التي تساعد على تطوير المعايير المحاسبية وتصميم قواعد محاسبية مفصلة وبالمقابل فهناك دول تعتمد نظام القانون الكودي (ظهر في الحضارة الرومانية وفي دول غير ناطقة بالإنجليزية كفرنسا ، ألمانيا ، أسبانيا ...) حيث يظهر قانونها المحاسبي أكثر عمومية لأنه يزود بتفاصيل عن مختلف القضايا والتطبيقات المحاسبية (1).

ب- النظام الاقتصادي:

حيث تتحقق التنمية الاقتصادية بعدة أشكال من السياسات الاقتصادية وحسب النظام الاقتصادي المعتمد في الدولة ، لذلك فالبيئة الاقتصادية لها دور كبير في تحقيق التنمية المحاسبية وخدمة التقارير المالية وعملية الإفصاح في الدول. (2)

ت - الديانة السائدة: (3)

فيمفهومها الواسع لها دور جوهري في التأثير على المبادئ المحاسبية، فالدول الإسلامية مثلا يفترض بها أن تعتمد على نظام اقتصادي بعيدا عن الفوائد (الربا) بالإضافة إلى البحث عن أدوات لعرض وتوصيل البيانات المتعلقة بالمعاملات الآجلة مثلا.

ث - القيود السياسية والاقتصادية:

حيث تتباين القواعد المحاسبية من دولة إلى أخرى في ظل القيود السياسية وهذا ما قامت به إنجلترا وفرنسا خلال فترة الاستعمار بتصدير الأطر المحاسبية إلى الدول التي استعمرتها كما أثرت القيود الاقتصادية التي أقرتها الولايات المتحدة الأمريكية على القواعد المحاسبية في كندا ، المكسيك وإسرائيل (4).

وبذلك فتتعدد التطبيقات المحاسبية بين مختلف الدول يخلق عدة مشاكل منها :

• ما يتعلق بإعداد القوائم المالية الموحدة التي تعدها الشركة القابضة التي لها شركات تابعة أجنبية، حيث تضطر الشركة القابضة إلى تحويل القوائم المالية للشركات التابعة إلى قوائم معدة حسب المبادئ المحاسبية المقبولة عموما في البلد المقر (المصدر) في تاريخ الميزانية .

• أو عند دخول الشركات إلى أسواق رأس المال الأجنبية بهدف الحصول على رأس المال عن طريق بيع أسهم أو اقتراض أموال العملة الأجنبية فتضطر إلى إعداد القوائم المالية حسب المبادئ المحاسبية في الدولة التي يتم تحويل رأس المال إليها .

2- المعايير المحاسبية الدولية: الأهمية والعقبات المحيطة بتطبيقها:

عرفت مهنة المحاسبة تطورات كبيرة عبر العصور صاحبها بذلك تطور علم المحاسبة الذي وضع إطارا شاملا لمختلف الطرق والأساليب النظرية بما تضمنه من مبادئ وأسس

مقبولة قبولاً عاماً إلا أنه يتعرض باستمرار للتقويم والفحص اعتباراً للتغيرات الحاصلة ،
كما هو موضح أدناه .

أ- مضمون المعيار المحاسبي :

يعود أصل كلمة معيار (Norme) إلى الكلمة اللاتينية (Norma) ، والتي تعني بمفهومها الأصلي، أداة قياس مكونة من قطعتين متعامدتين تعطي الزاوية القائمة وتسمح بالقياس الهندسي(كوس-Equerre)، فالمعيار هو المكياس أو المقياس أو النموذج الذي يوضع لقياس على ضوئه وزن شيء أو طوله أو درجة جودته ، وبمعنى أدق هو ما يجب أن يكون عليه الشيء.(5)

أما المعيار المحاسبي هو بيان كتابي تصدره هيئة تنظيمية رسمية محاسبية أو مهنية ويتعلق هذا البيان بعناصر القوائم المالية أو نوع من العمليات أو الأحداث الخاصة بالمركز المالي ونتائج الأعمال ويحدد أسلوب القياس أو العرض أو التصرف أو التوصيل المناسب.(6)

والمعايير المحاسبية عبارة عن مسطرة لقياس السلوك الاقتصادي لمنظمات الأعمال المختلفة ، فهي قياسات تطبقها الشركات لقياس عناصر القوائم المالية وبالتالي إلى تحديد نتائج النشاطات والموقف المالي، وتعتمد نتيجة النشاط(ربح/خسارة) لأي شركة على المعايير المحاسبية بالدرجة الأساس والتي تحدد بدورها السياسات والطرق والإجراءات المحاسبية التي ينبغي عليها تطبيقها والالتزام بها.

وتتبع الرغبة القوية للتوحيد من الحاجة الشديدة لمقارنة البيانات المالية على مستوى التقارير الداخلية أو الخارجية أو على مستوى الشركة أو القطاع أو على المستوى الوطني أو الدولي وذلك لتسهيل إجراء التوقعات و اتخاذ القرارات المالية.

ب- دواعي ظهور المعايير المحاسبية الدولية

في إطار التطورات والتغيرات المتلاحقة في مهنة المحاسبة واعتماد معايير المحاسبة الدولية التي يرجع ظهورها لاحتياجات عصر العولمة ، عولمة الاقتصاد وتحديداً عولمة أسواق المال والذي انعكس على عولمة المحاسبة باعتبارها لغة الأعمال ، لغة

الاستثمارات على جميع المستويات المحلية الإقليمية والدولية ويعود لتنظيم العمل المحاسبي دوليا إلى :

• **الحاجة إلى التقدم وإيجاد آلية لتطوير علم المحاسبة نفسه:** فبسبب التناقضات القائمة في علم المحاسبة وبين المحاسبات الوطنية في مختلف الدول ، حيث تعددت المجالات لنفس الظاهرة الواحدة ومن دورة محاسبية إلى أخرى كما تناقضت الحلول وظهرت اختلافات كبيرة بين المؤسسات في تحديد المفاهيم المحاسبية على الصعيد الوطني والدولي مما أدى ذلك إلى إعداد قوائم مالية مضللة ، متناقضة البيانات وغير قابلة للتوحيد وإجراء المقارنات ، وبالتالي اتخاذ قرارات خاطئة ، ولإستبعاد تلك التناقضات وترقية مستوى نضج علم المحاسبة تصافرت جهود عدة منظمات محاسبية مهنية في وقت متزامن حيث أثمرت في البداية بمعايير محاسبية وطنية متماثلة من خلال تحديد محتوى المفاهيم والمصطلحات المحاسبية وطريقة عرض القوائم المالية الدورية [الميزانية العمومية ، قائمة الدخل ، قائمة التدفقات النقدية ، قائمة تغيرات حقوق المساهمين] والمستوى الأدنى من الإفصاح المحاسبي اللازم وفي مرحلة تالية بوضع وإعادة تصميم معايير محاسبية دولية وفقا لإستراتيجية التعديل المستمر بعد الاتفاق والتشاور لترقية تلك المعايير وتحقيق تقدم معرفي في علم المحاسبة .

• **انفتاح البورصات وأسواق المال عالميا:** تطلب الانفتاح الاقتصادي العالمي وتنامي الشركات متعددة الجنسيات وحجم الصفقات التجارية الدولية واستقطاب المزيد من الاستثمارات الأجنبية ضرورة تقويم المعايير الدولية القائمة ووضع معايير جديدة لتنظيم وتحسين أداء المعاملات في الأسواق المالية وتجسيدها لذلك أصدرت خلال الفترة [1994-1999] لجنة معايير المحاسبة الدولية بعض المعايير اللازمة لتلبية متطلبات الأسواق المالية بعد الاتفاق مع الهيئة العالمية المشرفة على الأسواق المالية . (7)

ت- أهمية اعتماد المعايير المحاسبية الدولية:

تتسم المعايير المحاسبية بالقبول العام بين المحاسبين كما أنها قابلة للتطبيق المحاسبي باعتبارها وسيلة لتقييم أداء العمل المحاسبي وبالمرونة التامة لأنها تتعامل مع أنشطة

اقتصادية تتميز بالديناميكية داخل المؤسسة ولقد ساهمت المعايير المحاسبية الدولية في تحسين وزيادة التناسق العالمي من خلال :

- السماح بالدخول إلى أسواق المال العالمية حيث ساعد تطبيق بعض الشركات الأوروبية للمعايير الدولية من الاستفادة من أسواق المال الأمريكية [خاصة بورصة بنويورك] ، علاوة على زيادة ثقة مستعملي القوائم المالية وبالتالي توفير فرص متكافئة لتحديد أسعار عادلة لأسهم الشركات وتسيير إجراءات إدراج أسهم تلك الشركات في مختلف الأسواق . (8)

- السماح بتكوين وتأهيل محاسبين للعمل في الأسواق المحلية والدولية .

- إمكانية تصميم قوائم مالية موحدة للشركات المتعددة الجنسيات، مما يحفز ذلك على انفتاح الأسواق المالية الوطنية وتنمية الاستثمارات الإنتاجية والمالية محليا ودوليا مع حماية المستثمر، من خلال التقليل من فرص التلاعب بنتائج الأعمال والمركز المالي.

- تسهيل مقارنة القوائم المالية وتخفيض تكلفة [الجهد، المال والوقت لوضع معايير قومية للدولة] .

- معالجة المعلومات المحاسبية هذا بالإضافة إلى قابلية البيانات المحاسبية للتقويم حسب الاحتياجات والتغيرات البيئية كتقلبات مستوى الأسعار .

- عملية اتخاذ القرار وبهذا فإن المعيار الملائم و المناسب توفره بشكل دقيق يمكن في النهاية أن يتم عليه في اتخاذ قرار مناسب.(9)

وبذلك فاعتماد للمعايير المحاسبية الدولية يمثل اختيارا استراتيجيا سواء بالنسبة للتقدم العلمي على الصعيد الدولي ولمستقبل المحاسبة والمحاسبين ومكاتب التدقيق والمدراء الماليين عموما أو بالنسبة للدولة ، سيما مع التحولات والمستجدات المتلاحقة حرصا على استقطاب المزيد من الاستثمارات الوطنية والأجنبية .

ث - المعوقات التي تحد من الالتزام بتطبيق معايير المحاسبية الدولية

من أهم الأسباب التي تحول دون التطبيق الكلي لمتطلبات الإفصاح المحاسبي ما يلي:

- ضعف الإدراك وقلة الوعي لمفاهيم وأهداف المحاسبة مع كبح المبادرات، من خلال عدم إعطاء دور بارز للقطاع الخاص لتقرير ما يناسبه من معايير .
- ضعف آلية الالتزام وقلة المحاسبين الأكفاء والمؤهلين مع ضعف البرامج التعليمية.
- عدم استشارة مدققي الحسابات في تقاريرهم لمدى التزام الشركات بمتطلبات المعايير المحاسبية الدولية، سيما مع ضعف برامج التعليم المحاسبي في التعريف بمتطلبات تلك المعايير .
- ومن أهم القيود التي تحد من الالتزام بتطبيق معايير المحاسبة الدولية: (10)
 - الفروقات والتباينات في الظروف البيئية في المجالات الاقتصادية ، الاجتماعية ، الثقافية ، الحضارية ... بين الدول .
 - التفاوت في المصطلحات ، المفاهيم ، السلوكيات والقيم السائدة مع اختلاف النظم ، القوانين والتشريعات .
 - التفاوت في دور الجمعيات والهيئات المهنية المسند لها الإشراف على مهنة المحاسبة.

ثانيا: مفاهيم أساسية حول أنظمة المعلومات

1- تعريف النظام وشروطه:

يتكون مدخل الأنظمة من كل من الطريقة التي ننظر بها إلى المجموعة الكلية من الأنشطة المختلفة ، وطريقة دراسة وتصميم وتقييم مثل هذه المجموعة ، حيث أن النظام هو أفضل شكل للتنظيم ويتكون من مجموعة من العناصر التي تعمل معا بحيث تتوافق الأهداف لكل عنصر (أوكل نظام فرعي) مع أهداف النظام ككل. فالنظام - بصورة عامة - عبارة عن مجموعة من الأجزاء أو العناصر أو المقومات التي تعمل مع بعضها البعض بصورة متناسقة و مترابطة لتحقيق هدف أو مجموعة أهداف محددة. (11)

ومن خلال هذا التعريف يمكن تحديد شروط النظام بالآتي:

- مجموعة من الأجزاء أو العناصر أو المقومات التي من الممكن أن تكون مادية ، بشرية أو كليهما، وذلك تبعاً لطبيعة النظام.
- التناسق والترابط بين هذه الأجزاء أو العناصر أو المقومات بصورة متبادلة بحيث تخدم بعضها البعض بصورة أو بأخرى وفق علاقة منطقية.
- السعي لتحقيق هدف أو مجموعة أهداف محددة ومعلومة ، حيث يمثل هدف النظام الركيزة الأساسية التي يتم على أساسها تحديد الأجزاء وعلاقاتها مع بعضها البعض ويقوم النظام على مجموعة من الخصائص هي :التنظيم والخلق والتحليل والعلمية والأساس التجريبي والأساس العملي.

2- نظام المعلومات Information System:

يعد نظام المعلومات المصدر الأساسي لتزويد الإدارة بالمعلومات المناسبة لعملية اتخاذ القرار الإداري. ويعرف نظام المعلومات بأنه مجموعة من المكونات المترابطة مع بعضها البعض بشكل منتظم من أجل إنتاج المعلومات المفيدة، وإيصال هذه المعلومات إلى المستخدمين بالشكل الملائم، والوقت المناسب ، من أجل مساعدتهم في أداء الوظائف الموكلة إليهم". (12)

ومن المتعارف عليه كذلك، أن أي نظام معلومات يتكون كما هو موضح في الشكل رقم (1)، من مجموعة من الفعاليات والأنشطة، التي يجب القيام بها، حتى نتمكن من الحصول على المعلومات الدقيقة والملائمة وهذه الأنشطة هي:

- المدخلات (Inputs)
- المعالجة (Processing)
- المخرجات (Outputs)
- الرقابة (Controlling)
- التغذية العكسية (Feed Back)

دور معايير المحاسبة الدولية في تطوير مخرجات نظم المعلومات المحاسبية
.....د: بن ثابت علي - أ. سوالم صلاح الدين/ المركز الجامعي سوق

أهراس

المدخلات: وهي نقطة بداية عمل النظام ، وتتمثل بالاحتياجات الأساسية (الأولية)
اللازمة لعمل النظام وهي عبارة عن الأحداث والمعطيات التي يتم إدخالها للنظام لغاية
معالجتها.

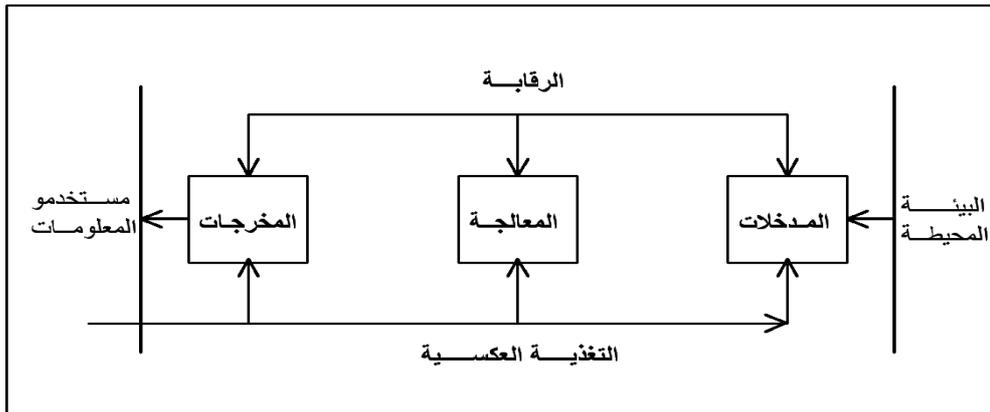
المعالجة: وهي مجموعة العمليات (الحسابية والمنطقية) التي تجرى بواسطة الأجهزة أو
القوى التي تقوم بتحويل المدخلات إلى مخرجات من خلال توجيه مسارات تفاعل هذه
المدخلات وضبطها باستخدام قوى بشرية ومادية وإجراءات أخرى معينة، بغرض
إعدادها وتهيئتها للمرحلة الثالثة من النظام.

المخرجات: يتم إيصال المعلومات إلى المستخدمين وفق أشكال مختلفة مثل التقارير
والقوائم والأشكال البيانية، وهذه المعلومات يطلق عليها مخرجات نظام المعلومات .إن
الهدف الرئيسي لأي نظام معلومات هو إنتاج المعلومات المناسبة للمستخدمين النهائيين.

الرقابة: يتطلب الحصول على معلومات صحيحة ودقيقة وجود رقابة على عمليات
الإدخال والمعالجة والمخرجات للتأكد من أن النظام ينتج ويقدم المعلومات وفق المعايير
المفترضة عند تصميمه، أي أنها مجموعة من الإجراءات والقواعد تهدف إلى التحقق من
أن تشغيل النظام يتم وفق ما هو مخطط عند تصميمه.

التغذية العكسية: هي عملية قياس ردة فعل المستخدمين على عمل النظام، وذلك من
خلال تقويم نتائج عمل النظام وتصحيح الأهداف إذا كانت هناك عيوب في أهداف النظام.

الشكل رقم-01-فاعليات نظام المعلومات



المصدر: عبد الرزاق محمد قاسم، تحليل وتصميم نظم المعلومات المحاسبية، المرجع السابق، ص 16.

3- نظم المعلومات المحاسبية ومراحل تطورها

إن المحاسبة كغيرها من العلوم الأخرى محكومة بنظام خاص بها ، وهذا الأخير يعد جزء من نظام المعلومات الرئيسي في المؤسسة ،ويجب أن يؤدي واجبه في دعم العملية الإدارية وفي هذا إجمالاً فإن عمله يتركز على الحصول على البيانات وتشغيلها وتحويلها إلى معلومات صالحة ونافعة للاستخدام في عمليات اتخاذ القرار .

ويمكن تعريف نظام المعلومات المحاسبية بأنه " أحد المكونات تنظيم إداري يختص بتجميع وتبويب ومعالجة وتحليل وتوصيل المعلومات المالية والكمية لاتخاذ القرارات إلى الأطراف الداخلية والخارجية".(13)

كذلك يعرف بأنه "ذلك الجزء الأساسي والهام من نظام المعلومات الإداري في الوحدة الاقتصادية في مجال الأعمال الذي يقوم بحصر وتجميع العمليات المالية من مصادر خارج وداخل الوحدة الاقتصادية ثم يقوم بتشغيل هذه البيانات وتحويلها إلى معلومات مالية مفيدة لمستخدمي هذه المعلومات خارج وداخل الوحدة الاقتصادية".(14)

وفي تعريف آخر "هو مجموعة الأفراد والمعدات والمستندات التي تتفاعل مع بعضها البعض داخل إطار معين وذلك طبقاً لمجموعة من السياسات والإجراءات من أجل معالجة بيانات معبرة عن أحداث اقتصادية بهدف إعداد معلومات تفي باحتياجات مجموعة مختلفة من المستخدمين".(15)

استناداً للتعريفات السابقة يمكن القول أن نظام المعلومات المحاسبي هو عبارة عن مجموعة الأفراد والإجراءات وتقنيات المعلومات التي تسعى كلها لتحقيق الأهداف التالية:

- جمع وتخزين البيانات عن النشاطات والأحداث وبالتالي تستطيع الإدارة مراقبة هذه الأحداث.

- تحويل البيانات التي تم جمعها إلى معلومات من خلال معالجتها، والتي تفيد في عملية اتخاذ القرار والتي تمكن الإدارة من التخطيط وتنفيذ ومراقبة النشاطات.
 - توفير الرقابة اللازمة لحماية الأصول والبيانات المتعلقة بها.
- و الجدير بالذكر أن نظام المعلومات المحاسبي يعتبر من أهم النظم الفرعية لنظام المعلومات الإداري، فيتصف بالشمول حيث يمتد إلى كل نشاط الوحدة الاقتصادية ويوفر المعلومات المفيدة لمختلف المستويات الإدارية في المؤسسة، فغالبا ما يحتاج كل موقع من مواقع اتخاذ القرارات إلى المعلومات المحاسبية سواء في المستويات الدنيا لمعرفة سير العمل اليومي أو على مستوى الإدارة الوسطى لمعرفة مستوى جودة وكفاءة الأداء. أو على مستوى الإدارة العليا في شكل الموازنات الرأسمالية التي توضح نتائج القرارات الاستثمارية المختلفة في الأجل الطويل والعائد المتوقع من هذه الاستثمارات.
- كما يندرج نظام المعلومات المحاسبي ضمن المجموعة المنظمة لمختلف أنظمة المؤسسة. فهو جزء لا يتجزأ من هذا النظام الشامل بحيث أن مهمته الأساسية هي معالجة المعطيات الداخلية تم تحويلها و نقلها لمحيطها. و من هنا كان من الضروري أن يتميز هذا النظام الفرعي لنظام المؤسسة بمميزات أساسية هي :
- **نظام مزدوج للمحاسبة العامة والتحليلية:** يعتمد النظام المحاسبي في أغلبية الدول على المحاسبة العامة التي يجعل منها القانون المحاسبة الرسمية والإجبارية، بما يمكن أن تقدمه من دلائل على المتابعة الدقيقة لكل التدفقات الحقيقية والنقدية التي تحدث في المؤسسة. ومن خلال المخطط المحاسبي، تتمكن المحاسبة من تجميع كل القيود المحاسبية لفترة ما، ثم تقوم بإدخالها، ترتيبها، تسجيلها و بعدها تحصل على تقارير (وثائق) تبين الحالة المالية لذمة المؤسسة، وكذا النتيجة المتحصل عليها. ولكن هذا لا يمنع المؤسسات من تبني نظام محاسبة تحليلية الذي في غالب الأحيان ما يكون اختياري بما له من علاقة مع إستراتيجية المؤسسة الحالية و المستقبلية.

ويتم تنظيم المحاسبة التحليلية حسب الأهداف الداخلية و مميزات كل مؤسسة .وبما أن المحاسبة التحليلية تستمد معلوماتها في غالب الأحيان من المحاسبة العامة، فيمكن إذن إدماجها في هذه الأخيرة أو تنظيمها بشكل مستقل .

• **تألية متزايدة لأنظمة المحاسبية:** إن نظام المحاسبة بطبيعته مهيكّل بصفة آلية، و هذا من خلال طبيعة بعض العمليات المتكررة و الحجم الهائل من المعلومات التي يوفرها ، يجعل منه نظاما مهياً لتألية المراحل التي تمر بها المعطيات من إدخالها إلى غاية تحويلها إلى وثائق نهائية .بالإضافة إلى ذلك ، فإن البحث المستمر عن المر دودية، إمكانية الاشتغال، و الدقة تيرر اللجوء إلى تألية نظام المعلومات المحاسبي، حيث توفر هذه الأخيرة عدة مزايا منها¹⁶:

- السرعة في المعالجة وإعداد المعلومة المحاسبية من خلال تسيير المعطيات الأولية في الوقت اللازم؛

- إمكانية الاحتفاظ والحصول على المعطيات على أساس معايير الأمن والمراقبات الآلية المتعلقة بإمكانية اللجوء، الوقاية والكشف المحتمل للاختلالات ؛

- الدقة المتزايدة في المعطيات بفعل القدرات الهائلة للمعالجة، التي تسمح بتقليل مخاطر الأخطاء و تسمح أيضا بالقيام بتحليل عدة من خلال عناصر مختلفة و غير متجانسة في بعض الأحيان.

• **التنظيم المقتن لنظام المحاسبة العامة:** يخضع النظام المحاسبي إلى مجموعة من القوانين التي تحكمه و إلى مجموعة من القواعد التي تنظمه وتجعل منه نظاما قادرا على تقديم وثائق تتمتع بالدقة و الثقة، خاصة ما يتعلق بالمحاسبة العامة .ونظرا لطابع المعلومات التي توفرها هذه الأخيرة الذي يتميز في غالبه عن المعلومات المالية جعل الكثير من المختصين يطلقون تسمية المحاسبة المالية على المحاسبة العامة .ونظرا للطابع الإلزامي و القانوني الذي يحكم المحاسبة العامة، فإن الكثير من المنظمات تساهم في تحديد و توحيد المعايير التي تعتمد عليها.

أما في ما يتعلق بتطوير نظم المعلومات المحاسبية فتمر بخمسة مراحل هي: (17)

أ-التخطيط.ب-التحليل.ج-التصميم.د-التنفيذ.ه-الدعم.

حيث يعتبر تخطيط المشروع المرحلة الأولى من تطوير الأنظمة و تحسينها، كما تستخدم مرحلة التحليل لتجديد و توثيق عمليات النشاط و المحاسبة، التي تستخدم من قبل المؤسسة، فتحليل البيانات هو عرض دقيق للمعلومات المحاسبية و لعمليات النشاط الخاصة بالمؤسسة، كما تؤخذ مرحلة التصميم نتائج مفاهيمية لمرحلة التحليل و تطور في نفس الوقت التصاميم المحددة التي تطبق في المراحل اللاحقة، أي ان هذه المرحلة تحوي التصميم المفصل لكل المدخلات (و هي المستندات المصممة لنظم المعلومات) و المعالجة و التخزين، بالإضافة إلى مخرجات النظم المحاسبية المقترحة) و هي التقارير المحاسبية، و التي تعد الأمر المهم و الأكثر استخداما لتقديم مخرجات ن.م.م إلى المستخدمين). و يتم في مرحلة التنفيذ اختيار المعدات و البرامج و غيرها من العوامل المساعدة على انجاز و بناء و اختبار شبكة نظم الاتصالات، و قواعد البيانات، و تعديلات البرامج الجديدة، و النظم بأكملها. كما تتم في المرحلة الأخيرة و هي الدعم تحديث و صيانة ن.م.م و يشمل ذلك إنهاء المشاكل و تحديث نظم الأعمال التسويقية مثلا و التغيرات البيئية التابعة لها، و تحسين ن.م.م، التي تحدثها الأعمال التسويقية، و التغيرات البيئية.

ثالثا: دور الإفصاح المحاسبي وفق المعايير المحاسبية الدولية في تطوير

نظم المعلومات المحاسبية.

أولت معايير المحاسبة الدولية عناية كبيرة نحو اعتبارات الإفصاح عن التقارير المالية المنشورة والتي مصدرا هاما للمعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات الاقتصادية سواء من قبل المستثمرين أو المقرضين أو من قبل غيرهم من الأطراف الأخرى ذات الصلة بالمشروع الاقتصادي. وحتى تحقق هذه التقارير فائدتها الإعلامية القصوى وبالتالي تحقيق أغراضها المرجوة منها ، فقد اشترطت المنظمات المحاسبية المهنية، أن يتوافر في هذه التقارير الإفصاح الكافي والملائم عن المعلومات المحاسبية .ولذلك فإنه ينبغي على

المحاسب عند إعداد التقرير المالي أن يتصف هذا الأخير بالملائمة لإفادة الجهات المستخدمة له في اتخاذ قراراتها.

1- مفهوم الإفصاح:

نظرا للأهمية الكبيرة التي يتمتع بها الإفصاح واختلاف الجهات المستفيدة من المعلومات المنشورة في القوائم المالية، فإنه من الصعب الحصول على تعريف موحد للإفصاح، فالإفصاح الشامل أو التام يعني أن يصل إلى مستخدمي المعلومات المحاسبية كل الحقائق الهامة والملائمة المعلنة بالمركز المالي ونتائج العمليات ، ويمكن تحقيق ذلك إما في القوائم المالية أو في شكل ملاحظات تلحق بالقوائم المالية ، فمثل هذا الإفصاح يجعل القوائم المالية أكثر فائدة ويقلل من احتمالات سوء الفهم ، وهذا ولا يستلزم الإفصاح التام أن تعرض المعلومات مفصلة بدرجة كبيرة ولكن يتطلب عدم إخفاء حقائق هامة، وقد يستلزم الأمر أيضا إفصاحا عن الأحداث التي قد تقع بعد انتهاء الفترة المحاسبية ولكن قبل إصدار القوائم المالية، ومن الطبيعي أن تكون هناك حدود عملية للقدر من المعلومات التي يمكن الإفصاح عنها والملاحظات الملحقة به، وعموما يجب أن نأخذ بالاعتبار نقطة جوهرية وهي أن المعلومات الإضافية ينبغي أن تكون ملائمة لمستخدمي القوائم المالية.(18)

و يمكن القول أن المقصود بالعرض والإفصاح في الأدب المحاسبي هو الإعلان عن جميع السياسات المحاسبية التي استندت إليها الوحدة الاقتصادية في إعداد التقارير والقوائم المالية، كذلك الإعلان عن جميع المعلومات والبيانات المحاسبية وغير المحاسبية المكملة لتلك السياسات، وذلك بصورة شاملة وعادة ما تتلاءم مع احتياجات مستخدمي القوائم المالية والتقارير.

كما أكد مجلس معايير المحاسبة المالية (1978) (F.A.S.B) على أنه يجب أن تمتد التقارير المالية كلا من المستثمرين الحاليين والدائنين وغيرهم من المعلومات عن التدفق النقدي والعائد المتوقع الحصول عليه نتيجة استثمارهم أو الفوائد على الأموال التي

افترضوها، كما يجب أن توضح ما يتعلق بحقوق الملكية وحقوق الغير، وأي التزامات أخرى بالإضافة إلى أثر العمليات والأحداث الاقتصادية على هذه الحقوق، أيضا يجب أن توضح طريقة الحصول على الموارد وكيفية استخدامها في شكل أصول مختلفة، وأي معلومات تقيد في تقييم الأداء بالأرباح في المستقبل.⁽¹⁹⁾

من جانب آخر فقد حددت لجنة إجراءات التدقيق المنبثقة عن المعهد الأمريكي للمحاسبين الأمريكيين (AICPA) لدى مناقشتها للمعيار الثالث من معايير التدقيق الخاصة بإعداد التقرير، ماهية الإفصاح المناسب بمايلي: " إن معطيات المعلومات في القوائم المالية، وفقا لمبادئ المحاسبة المتعارف عليها الخاصة بإعداد التقرير تقضي بتوفر عنصر الإفصاح المناسب في هذه القوائم وذلك بشأن جميع الأمور الجوهرية ، وعنصر الإفصاح المقصود هنا على صلة وثيقة بشكل ومحتوى القوائم المالية وبالمصطلحات المستخدمة فيها ، وأيضا بالملاحظات المرفقة بها، ويمدى كل ما فيها من تفاصيل ، وذلك بكيفية تجعل لتلك القوائم قيمة إعلامية من جهة نظر مستخدمى هذه القوائم".⁽²⁰⁾

وأخيرا، يمكن القول أن الإفصاح موضوع واسع بحيث يمكن أن يحتوي تقريبا على جميع مجالات الإعلام المالي، وأن أحد الأهداف الرئيسية للإعلام المحاسبي هو تزويد المعلومات بغرض اتخاذ قرارات ، وهذا يتطلب الإفصاح السليم للبيانات المالية وغيرها من المعلومات الملائمة ذات العلاقة.

2- المقومات الأساسية للإفصاح عن المعلومات المحاسبية وفقا لمعايير

المحاسبة الدولية

يرتكز الإفصاح عن المعلومات المحاسبية في القوائم المالية على المقومات الآتية:
1-2: تحديد المستخدم المستهدف للمعلومات المحاسبية: إن الحاجة لتحديد الجهة المستخدمة للمعلومات تسبق الحاجة لتحديد الغرض من استخدامها، كما أن تحديد هذه الجهة سوف يساعد في تحديد الخواص الواجب توافرها في تلك المعلومات من وجهة نظرها ، سواء من حيث المحتوى أو من حيث شكل وصورة العرض ،فمدى ملائمة

مجموعة من الإيضاحات المتوافرة في البيانات المالية، ستتوقف في جانب كبير منها على ماتلكه الجهة المستخدمة لهذه البيانات من مهارة وخبرة في تفسير تلك الإيضاحات⁽²¹⁾.

2-2: تحديد الأغراض التي تستخدم فيها المعلومات المحاسبية: ينبغي ربط الغرض الذي تستخدم فيه المعلومات بخاصية ملائمتها، لذا لا بد قبل تحديد ما إذا كانت معلومات معينة ملائمة أو غير ملائمة، من أن يحدد أولاً الغرض الذي تستخدم فيه. إذ إن المعلومة ملائمة لمستخدم معين في غرض معين قد لا تكون بالضرورة ملائمة لغرض بديل أو لمستخدم بديل.

2-3: تحديد طبيعة ونوع المعلومات المحاسبية التي يجب الإفصاح عنها: تتمثل المعلومات المحاسبية التي يتم الإفصاح عنها، فيما يتم تضمينه من بيانات مالية محتواه في القوائم المالية التقليدية الأساسية، بالإضافة إلى المعلومات التي تعرض في الملاحظات والإيضاحات والملاحق المرفقة بالقوائم المالية والتي تعد جزءاً منها. وهذا كما الإفراط في تفاصيل المعلومات التي يتم الإفصاح عنها، قد يقود في كثير من الأحيان إلى توفير معلومة غير جيدة تعقب معلومة جيدة، مما يؤدي إلى تخفيض نوعية القرار.

2-4: تحديد الأساليب وأدوات الإفصاح عن المعلومات المحاسبية: جرى العرف على أن يتم الإفصاح عن المعلومات ذات الآثار المهمة على قرارات مستخدميها في صلب القوائم المالية، في حين يتم الإفصاح عن المعلومات الأخرى خصوصاً التفاصيل إما في الملاحظات أو الإيضاحات المرفقة بتلك القوائم، أو في جداول أخرى مكملة تلحق بها. كما يتطلب الأمر في بعض الأحيان الإفصاح عن المعلومة الواحدة نفسها إذا كانت مهمة في أماكن متعددة في البيانات.

2-5: توقيت الإفصاح عن البيانات: يعد التوقيت المناسب واحداً من ثلاث صفات هامة لخاصية ملائمة المعلومات المحاسبية، والصفتان الأخرتان هما القيمة التنبؤية والتغذية العكسية، وحتى يكون الإفصاح مفيداً، فإنه بالإضافة إلى اشتراط أن تكون هذه المعلومات كافية وموثوقة وقابلة للمقارنة والفهم، يجب أن يتوفر التوقيت الملائم في إعدادها وعرضها وتقديمها لمستخدمي تلك المعلومات، وتتناقض منفعة المعلومة ثم تزول

إذا لم تأت في وقتها، بمعنى أن المنفعة التي يحققها متخذ القرار، ترتبط بمدى حصوله على المعلومات المناسبة في الوقت المناسب.²³²²

3- أثر معايير المحاسبة الدولية في نظم المعلومات المحاسبية

اعتمدت بعض دول العالم معايير المحاسبة الدولية كأساس لتطوير مهنة المحاسبة لما لمستته من حياد فيها وقدرة على تحقيق التوحيد المحاسبي، كما أن دولاً أخرى اعتمدت على معايير المحاسبة الدولية كمصدر أساسي لمعاييرها المحاسبية الوطنية. ووضعت معايير المحاسبة الدولية هدف تقديم قوائم مالية ذات جودة عالية وهذا ما جاء في النظام الأساسي لمؤسسة لجنة معايير المحاسبة الدولية، هدف هذه القوائم تحقيق الغرض العام وبالتالي عملت مؤسسة لجنة معايير المحاسبة الدولية من خلال مجلسها على تأمين أكبر إفصاح ممكن ضمن التقارير المالية محاولة الابتعاد عن الإسهاب والتفصيل الزائد.

وإذا كان هدف معايير المحاسبة الدولية هو تقديم حلول ذات جودة عالية، فإن ذلك يعني قوائم مالية تحوي إفصاح كاف لتلبية متطلبات مستخدمي هذه القوائم، ولكي يكون الإفصاح كافياً يجب أن تكون مخرجات نظم المعلومات المحاسبية التي تعتمد معايير المحاسبة الدولية كأساس ذات جودة عالية.

ويمكن لمعايير المحاسبة الدولية أن تعمل على تحسين جودة مخرجات نظم المعلومات المحاسبية من خلال التركيز على تطوير مهامها من خلال:

- توحيد السياسات المحاسبية من خلال اختصار البدائل وهذا ما نجده واضحاً من خلال العمل على تطوير مجموعة موحدة من المعايير وكذلك العمل على تقديم تفسيرات لهذه المعايير لمنع الالتباس أثناء التطبيق وتقديم الإرشادات اللازمة لذلك.
- قدمت معايير المحاسبة الدولية توضيحاً دقيقاً للمصطلحات والمفاهيم المحاسبية ففي بداية كل معيار يتم تقديم جملة من التعاريف التي تهدف إلى التحديد الدقيق للمفاهيم المحاسبية التي سيتم استخدامها ضمن المعيار، كما أن معظم المعايير تقدم توصيفاً دقيقاً

لطريقة القياس المثلى للحدث المالي بغية إثباته محاسبيا بشكل صحيح، ويوجد الكثير من الأمثلة على القياس المحاسبي ضمن معايير المحاسبة الدولية.

إن التحديد الدقيق لكيفية قياس الحدث المالي بالإضافة إلى تقديم تعريف دقيق لعناصر القوائم المالية سيؤدي إلى تحسين مدخلات نظم المعلومات المحاسبية حيث أن ذلك سيؤدي إلى توحيد أسس الإثبات.

ويتجلى أثر معايير المحاسبة الدولية واضحا في تطوير مخرجات نظم المعلومات المحاسبية، فلم يكتفي مجلس معايير المحاسبة الدولية بإصدار معايير خاصة للإفصاح عن المعلومات المحاسبية (مثل المعيار المحاسبي الدولي رقم 01) بل أكد على أهمية الإفصاح في كل معيار من معايير المحاسبة الدولية.

كما أكدت معايير المحاسبة الدولية على أن القوائم المالية يجب أن تعد وفقا للغرض العام، أي تلبية حاجات مستخدمي التقارير المالية على مختلف أنواعها دون التحيز لفئة على حساب أخرى ، ولتحقيق هذه الغاية حدد مجلس معايير المحاسبة الدولية الخصائص النوعية التي يجب أن تتوفر في القوائم المالية وهي: الفهم، الملائمة، المادية ، الموثوقية، التمثيل الصادق، الجوهر فوق الشكل، الحياد، الاكتمال ، والقابلية للفهم ، وهذه الخصائص النوعية هي نفس الخصائص النوعية لجودة المعلومات ، وبالتالي فإن هدف التقارير المالية المعدة وفقا لمعايير المحاسبة الدولية هو تقديم معلومات ذات جودة عالية.

وبالتالي ومن خلال ما سبق نجد أن معايير المحاسبة الدولية عملت على تطوير نظم المعلومات المحاسبية وذلك من خلال تطوير مهام هذه النظم ، انطلاقا من هدف هذه المعايير في تقديم قوائم مالية ذات جودة عالية، حيث أفردت معيارا خاصا بهذا الموضوع وهو المعيار الدولي الأول، والذي له الأثر الأكبر في تطوير مخرجات نظم المعلومات المحاسبية. هذا بالإضافة إلى أننا نجد في نهاية كل معيار من المعايير المحاسبية الدولية فقرة مستقلة تتناول موضوع الإفصاح عن السياسات أو الطرق المستخدمة في قياس الأحداث الاقتصادية وأثار التغير فيها والتعليمات بشأن العرض في القوائم المالية.

خاتمة:

إن المتغيرات الاقتصادية العالمية التي ظهرت بتسارع حركة العولمة و سياسة الانفتاح الاقتصادي العالمي و ما وكبها من تغيرات داخلية كضرورة حتمية، كلها فرضت التطور المحاسبي من حيث المبادئ و المفاهيم و طرق المعالجة المحاسبية بما يتوافق مع معايير المحاسبة الدولية و يتماشى مع التطور التكنولوجي و المعلوماتية. فالمحاسبة تعكس حالة الدولة و المؤسسات و المجتمع حيث تعتبر وسيلة لخدمة الاقتصاد و حماية الاستثمارات كما تعتبر أداة مهمة تستخدم لتحقيق أهداف القياس المحاسبي للأحداث الاقتصادية و المالية ، التخطيط و الرقابة و الإفصاح عن المعلومات المالية بما يمكن من تقييم الأداء و ترشيد القرارات المتخذة على مختلف المستويات.

ولاشك أن معايير المحاسبة الدولية (*IAS/IFRS*) تسمح بإنتاج المعلومات ذات المنفعة، وتوصيلها لشرائح واسعة ومختلفة من المجتمع، مترجمة في شكل قوائم وتقارير مالية تعكس ما وقع في المؤسسة من أحداث متتالية، مما له بالغ الأثر على اتخاذ القرارات الاقتصادية والاستثمارية. وذلك وفق أسس تتفق مع متطلبات الإفصاح عن الأمور الغامضة ذات التأثير النسبي في عملية اتخاذ القرار. حيث أن الأطراف المستخدمة للقوائم المالية تحتاج إلى جملة من المعلومات التي ينبغي توفيرها من طرف معدي التقارير المالية. أي ينبغي الإفصاح عن المعلومات المفيدة والمناسبة وإيصالها إلى الأطراف المعنية في الوقت المناسب، حيث تتطلب عملية الإعداد توفر الشفافية حتى تكون القوائم والتقارير المالية قابلة للفهم وذلك من خلال الأخذ بعين الاعتبار الخصائص النوعية التي يجب أن تشتمل عليها المعلومات المحاسبية المنتجة من طرف النظام المحاسبي.

وبشكل عام يمكن القول أن معايير المحاسبة الدولية هي الأساس الذي تتم على هداها عملية قياس تأثير العمليات و الأحداث والظروف و إيصال نتائجها إلى كافة المستفيدين، و لا جدال أن غياب هذه المعايير يؤثر بشكل سلبي و مباشر على مخرجات أنظمة

المعلومات المحاسبية - القوائم المالية - والتي تعتبر من أهم مصادر المعلومات التي يعتمد عليها المستثمرون والمقرضون والمحللون الماليون وغيرهم من مستخدمي القوائم المالية.

قائمة المصادر والمراجع حسب تسلسلها

1. " **comptabilité internationale** " - Bernard Raffournier et autres
P 2،- Vuibert- paris 1997

2 / ثناء قباني ، المحاسبة الدولية ، دار الإبراهيمية للنشر ، الإسكندرية، طبعة
(2003/2002) ، ص 159.

3 / عبد الرزاق خليل وعادل عاشور ، أثر تطبيق معايير المحاسبة الدولية على
المحتوى المعلوماتي للقوائم المالية - مجمع رياض سطيف نموذجاً - مجلة أبحاث
روسيكادا - العدد 03 - جامعة سكيكدة، ديسمبر 2005 ، ص : 179.
4 / ثناء قباني، محاسبة دولية، مرجع سابق ، ص 164 .

5 Bergeret J, La personnalité normale et pathologique "les
structures mentales, le caractère, les symptômes", Dunod 2 éme
Ed., Paris, 1985, _ p 14.

6 / عبد الناصر نور ، طلال الججاوي ، المعايير المحاسبية الدولية والبيئة الأردنية
متطلبات التوافق والتطبيق، مقال منشور على الموقع الإلكتروني: [www.jps-](http://www.jps-dir.net/Forum/uploads/8724/6.doc)
[dir.net/Forum/uploads/8724/6.doc](http://www.jps-dir.net/Forum/uploads/8724/6.doc)

¹⁷ محمد رضوان حلوة حنان، المعايير المحاسبية ، أهميتها ومجالات تطبيقها ،
محاضرة تتضمن الفعاليات العلمية لجمعية المحاسبين القانونيين، فرع حلب أقيمت في غرفة
تجارة حلب: (2007/7/2) على الموقع الشبكي: <http://www.axa-sy.com>

⁸ /رأيقية فاطمة الزهراء، إصلاح و تكيف النظام المحاسبي في الجزائر في ظل
تطبيق المعايير المحاسبية الدولية، ورقة مقدمة إلى الوطني حول :المعايير المحاسبية
الدولية والمؤسسة الاقتصادية، المركز الجامعي سوق أهراس (25- 26 مـاي
2010).

⁹ /فارس جميل الصوفي ، تحليل العلاقة بين مدى تطبيق معايير المحاسبة الدولية
والأداء المالي للشركات الصناعية المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان، رسالة
مقدمة للحصول على درجة الدكتوراه في المحاسبة، كلية الدراسات العليا ،جامعة السودان
للعلوم والتكنولوجيا، 2006، ص62.

¹⁰ عبد الرزاق خليل وعادل عاشور ، مرجع سابق ، ص 180 .

¹¹ /صلاح الدين عبد المنعم مبارك، اقتصاديات نظم المعلومات المحاسبية والإدارية
،دار الجامعة الجديدة للنشر،الإسكندرية.

¹² /عبد الرزاق محمد قاسم، تحليل وتصميم نظم المعلومات المحاسبية ،دار
الثقافة، عمان، 2009، ص47.

¹³ /ظاهر شاهر يوسف القشي، مدى فاعلية نظم المعلومات المحاسبية في تحقيق
الأمان والتوكيدية والموثوقية في ظل التجارة الدولية، أطروحة مقدمة استكمالاً لمتطلبات
الحصول على درجة الدكتوراه، جامعة عمان العربية ،الأردن، 2003، ص26.

دور معايير المحاسبة الدولية في تطوير مخرجات نظم المعلومات المحاسبية
.....د: بن ثابت علي - أ. سوالم صلاح الدين/ المركز الجامعي سوق
أهراس

¹⁴ أحمد حسين علي حسين، نظم المعلومات المحاسبية-الإطار الفكري والنظم التطبيقية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003، ص47.

¹⁵ ياسر صادق مطيع، نظم المعلومات المحاسبية، مكتبة المجمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، 2007، ص15.

¹⁶ E.Tort, Organisation et management des systèmes comptables, Dunod, Paris, 2003, PP. 17-18
¹⁷ سيد عطا الله السيد، نظم المعلومات المحاسبية، دار الراجية للنشر و التوزيع، عمان -الأردن، 2008، ص46.

¹⁸ محمد ذا النون عبد الكريم عصفور، تقييم مدى الالتزام بمتطلبات وقواعد الإفصاح المنصوص عليها في معايير المحاسبة الدولية وانعكاساته على أسعار الأسهم في بورصة عمان، رسالة مقدمة لمتطلبات الحصول عل درجة الدكتوراه، كلية العلوم المالية والمصرفية، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، عمان، 2004/2005، ص88.

¹⁹ محمد نواف حمدان عابد ، دراسة تحليلية لمشاكل القياس والإفصاح المحاسبي عن انخفاض قيمة الأصول الثابتة في ضوء المعايير الدولية -دراسة تطبيقية-، رسالة مقدمة استكمالاً لمتطلبات الحصول على شهادة الماجستير، كلية العلوم المالية والمصرفية، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، القاهرة، 2006، ص88.

²⁰ Committe on Auditing Proccdures of the AICPA , Statement on Auditing Standards N°1. N.Y:AICPA,1973,P.78

²¹ محمد مطر، موسى السويطي، التأصيل النظري للممارسات المهنية المحاسبية في مجالات القياس-العرض-الإفصاح، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2008، ص345.

دور معايير المحاسبة الدولية في تطوير مخرجات نظم المعلومات المحاسبية
.....د: بن ثابت علي - أ. سوالم صلاح الدين/ المركز الجامعي سوق
أهراس

23 / محمد مطر، موسى السويطي، المرجع السابق، 346.